الأمم المتحدة

E/CN.3/2018/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 December 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والأربعون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية – الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٨/٢٠١٧، يتشرَّف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويقدم التقرير وصفا للتنظيم الجديد لأعمال اللجنة والتقدم الذي أحرزته فيما يتعلق ببرنامج عملها المتوسط الأجل. وتُنظم المناقشة وفقا للمجالات الخمسة التالية من عمل اللجنة: (أ) التنسيق والتعزيز؛ (ب) والوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى؛ (ج) ووضع قواعد البيانات؛ (د) وتنفيذ بناء القدرات الإحصائية؛ (هـ) وإعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة. ويُختتم التقرير بنقاط للمناقشة.

* E/CN.3/2018/1.

170118 110118 17-22879 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

أولا – مقدمة

١ – اتخذت اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ المقرر ١١٢/٤٨ (انظر E/2017/24، الفصل الأول، الفرع جيم)، الذي قامت فيه بما يلي:

(أ) أعربت عن تقديرها لعمل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية في زيادة تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لتحقيق الأهداف الواردة في استراتيجية التنفيذ المستكملة، ولتركيز اللجنة مجددا على تنسيق برنامج عمل على الصعيد العالمي؛

(ب) أكدت قيمة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) طلبت إلى لجنة الخبراء مواصلة عملها بشأن وضع قواعد بيانات بشأن الامتثال لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية تتضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، على أن تتولى منظمات دولية وضع التقديرات بالتشاور مع البلدان النامية، وألا تنشر النتائج إلا بموافقة البلدان؛

(د) أيدت جهود لجنة الخبراء الرامية إلى تعزيز بناء القدرات، وهي جهود تشمل إعداد دورات متعمقة ودروسٍ للتعلم الإلكتروني بشأن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ووضع وثائق للتوجيه التقني، بما في ذلك ملاحظات تقنية، وتطوير قاعدة معارف، وتحديد التركيز على تنسيق المساعدة التقنية على الصعيد العالمي؛

(هـ) وافقت من حيث المبدأ على المجالات ذات الأولوية المقترحة للنهوض بخطة البحوث المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وحثت لجنة الخبراء على دعم التعاون فيما بين جميع الأفرقة التقنية ذات الصلة؛

(و) أيدت الجهود التي تبذلها لجنة الخبراء لاستكمال دليل المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لعام ٢٠٢٠، وشجعت البلدان على توسيع نطاق التجربة والاختبار؛

(ز) رحبت بالتعاون مع لجنة منظمة السياحة العالمية المعنية بالإحصاءات وحساب السياحة الفرعي، وطلبت إعداد مذكرة تقنية بشأن الصلة بين نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وحساب السياحة الفرعي، في أقرب وقت ممكن؛

(ح) شجعت اللجنة على وضع مواد لدعم تعزيز هذا النظام، ولا سيما المواد التي تزيد التوعية بفائدته لأغراض السياسات العامة.

٢ – ويُنظَّم عملُ اللجنة حول خمسة مجالات عمل واسعة، ويتولى أعضاء المكتب إدارة الأنشطة في إطار عناصر برنامج العمل ذات الصلة. ومجالات العمل هي التالية: المجال ألف – التنسيق، بقيادة هيئة الإحصاء الكندية؛ والمجال باء – الوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى، الذي

يقسم إلى مجالين فرعيين: المجال باء -١ - الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية والمجال باء -٢ - المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بقيادة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ والمجال جيم - وضع قواعد بيانات، بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمجال دال - تنفيذ بناء القدرات الإحصائية، بقيادة هيئة الإحصاء في جنوب أفريقيا؛ والمجال هاء، إعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة، الذي يقسم إلى مجالين فرعيين: المجال هاء -١، الذي يركز على الاتصالات، بقيادة المكتب الأسترالي للإحصاء، و المجال هاء -٢، الذي يركز على نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة، بقيادة المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك. ويناقش هذا التقرير التقدم المحرز خلال عام ٢٠١٧ في تنفيذ برنامج العمل المتوسط الأجل، الذي نُظّم وفق مجالات الفئات الواسعة المتفق عليها في اختصاصات اللجنة. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع السابع.

ثانيا - المجال ألف - التنسيق

٣ - يستلزم التنسيق ضمان أن تعمل مختلف الأفرقة والوكالات الدولية العاملة في ميدان المحاسبة البيئية (بما في ذلك الوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية، والتعاون التقني، ووضع برامج التدريب، وبناء القدرات الداخلية، وجمع/تجميع البيانات) بطريقة منسقة لتجنب أي تداخل للأنشطة. وسيتواصل تعزيز التنسيق من خلال الشراكات مع الوكالات الدولية والإقليمية المعنية والتواصل الشفاف والصريح فيما يتعلق بالعناصر البرنامجية.

٤ - وقد أُنشئ فريق عامل برئاسة هيئة الإحصاء الكندية للعمل في هذا المجال. ويتكون الفريق من ممثلين عن مكاتب الإحصاء في أستراليا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد وكندا (الرئاسة) والمكسيك وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. واجتمع الفريق عن طريق التداول بالفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ للاتفاق على كل من اختصاصاته والبنود ذات الأولوية التي ستشكل أساس برنامج عمل الفريق لعام ٢٠١٨.

٥ - واتفق جميع الأعضاء المشاركين على ضرورة أن يكون الموقع الشبكي الجديد والمتطور لشعبة الإحصاءات بمثابة منبر لتبادل المعلومات عن الأنشطة والاجتماعات والأحداث الجارية المتصلة بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وبالتالي دعم الدور التنسيقي للفريق العامل. وسيضطلع الموقع الشبكي، على سبيل المثال، بدور هام في المساعدة على توطيد المعرفة بمختلف مبادرات التدريب ذات الصلة بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية التي تنفذ في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التعلم الإلكتروني، والتعلم بمساعدة آخرين وحلقات العمل المتعلقة بالتدريب، وأنشطة المساعدة التقنية. وسيتم تقديم جدول زمني لجميع الاجتماعات وحلقات العمل والأحداث ذات الصلة بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية في ”جدول زمني ذي سمات فائقة“. وسيكون لكل حدث صفحة خاصة به توفَّر فيها معلومات أكثر تفصيلا عن الحدث وجداول أعماله ووثائق الاجتماعات والعروض. وفي حال لم يكن الحدث من تنظيم شعبة الإحصاءات، تربط صفحته عندئذ بصفحة أحداث المؤسسة المضيفة. وسيساعد ذلك على تقديم لمحة عامة عن ”الجهة التي تضطلع بنشاط ما ومكان النشاط وموعده“ من أجل تفادي التداخل وتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. وسيتضمن الموقع الشبكي على نحو متزايد ميزات وأدوات جديدة من أجل

استضافة المنتديات وتقاسم الوثائق، على سبيل المثال. وسيجري أيضا إنشاء قاعدة معارف في الموقع الشبكي الجديد.

٦ - وتكاثرت الأفرقة واللجان الناشطة في مجال المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات ذات الصلة، التي تملك اختصاصات محددة وهيكلا محددا للإبلاغ. وبالنظر إلى عدد الأفرقة ذات العضويات المتداخلة التي يتعلق عملها بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والتي تدعم الإحصاءات، تقرر أنه من الضروري استعراض اختصاصات مختلف الأفرقة لضمان أفضل تنسيق وأقل قدر ممكن من التداخل. وستركز هذه العملية على اللجان والأفرقة التي أنشأتها لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية.

٧ - وستُصدر هيئة الإحصاء الكندية، بدعم من أعضاء الفريق، مشروع برنامج عمل لعام ٢٠١٨ يتضمن المنجزات المتوخاة والجداول الزمنية والمسؤوليات.

ثالثا - المجال باء - الوضع المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى

٨ - يتمثل أحد المكونات الهامة لعمل اللجنة في النهوض ببرنامج البحوث لكل من الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ولا يزال يتعين تناول عدد من المجالات التي تتعلق، على وجه الخصوص، بالتصنيفات في الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تُحدِّد ممارسات التنفيذ على الصعيد القطري عدة مسائل تستدعي إجراء مناقشة منهجية. ويُقدِّم هذا الفرع وصفا للتقدم المحرز في العمل المنهجي المتعلق بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك نظمه الفرعية، والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وسيولى اهتمام خاص للمسائل التي تتعلق بكل من الإطار المركزي للمحاسبة البيئية - الاقتصادية والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك، على سبيل المثال، تصنيف غطاء الأرض، علاوة على الصلة بين تصنيف المدخلات الطبيعية وخدمات النظم البيئية، وذلك من أجل ضمان التنسيق الكامل بين الإطار المركزي للمحاسبة البيئية - الاقتصادية والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

المجال باء-١ - الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

٩ - حددت لجنة الإحصاءات مرارا وتكرارا مسألة النهوض بخطة بحوث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ووضع مواد لدعم تنفيذها، باعتبارها مسألة ذات أولوية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت لجنةُ الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية اللجنةَ التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية، من أجل معالجة المسائل التي حددت أثناء صياغة الإطار، ومسائل التجميع وغيرها من المسائل التي نشأت فيما بعد نتيجة للتنفيذ في البلدان. وقد وُضعت قائمة كاملة منقحة بالمسائل، توفر أيضا وصفا أكثر تعمقا للمسائل التي حددت، بغية النهوض بخطة بحوث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. واستعرضت لجنة الخبراء خطة بحوث

وخطة عمل الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ومنحتهما الأولوية في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويمتد الجدول الزمني المحدد لحل المسائل التي تغطيها خطة البحوث هذه حتى عام ٢٠١٩.

١٠ – وخلال عام ٢٠١٧، أُحرز تقدم في المجالات التالية: الإطار المتكامل لحسابات الأنشطة البيئية (أي تنسيق المفاهيم، والتعاريف، وتصنيف حسابات نفقات حماية البيئة، وحسابات نفقات إدارة الموارد، وحسابات قطاع السلع والخدمات البيئية، والضرائب البيئية والإعانات البيئية والتحويلات الأخرى)، وتعاريف هياكل البيانات العالمية لأغراض تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، وإعانات الوقود الأحفوري، وحسابات تدفق المواد على نطاق الاقتصاد كله، والنُهج المتبعة في قياس السلع المعدلة وتقنيات المقارنة بين المدخلات والمخرجات. وقام فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، في اجتماعه الثالث والعشرين (٢٠-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)، بمناقشة العديد من هذه المسائل؛ وستدمج نتائج تلك المناقشات وتنشر على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات.

١١ – وفي عام ٢٠١٧، أُحرز تقدم في العمل المتعلق باختبار المذكرات التقنية لحسابات المياه والطاقة والانبعاثات الجوية. ووُضعت مذكرة تقنية تربط بين نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وحسابات السياحة الفرعية، وسيجري اختبارها خلال عام ٢٠١٨. وستوفر المذكرة أيضا أساسا لوضع إطار لقياس السياحة المستدامة من جانب منظمة السياحة العالمية بالتعاون مع شعبة الإحصاءات. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة التقنية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بالتعاون مع مختلف المجموعات والمبادرات النشطة في مجالات محددة تتصل بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، أنشئ فريق فرعي من أجل النهوض بالعمل في مجال النفقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في سياق تحديث وتنقيح تصنيف الأنشطة البيئية.

المجال باء-٢ – المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

١٢ – وافقت اللجنة الإحصائية من حيث المبدأ في دورتها السابعة والأربعين على استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (انظر E/2016/24، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١٠٦/٤٧، الفقرة (و))، وتتوخى هذه الاستراتيجية استكمال المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بحلول ٢٠٢٠، مع مراعاة الخبرة التي راكمتها مبادرات الاختبار والتجريب. وبلغت اللجنة مرحلة متقدمة في تنقيح المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، التي ينبغي أن تُستكمل بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وأُنشِئت لجنة تقنية للمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بقيادة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي من أجل النهوض بخطة البحوث وتوفير التوجيه التقني والمساهمات في تنقيح المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وحُددت مجالات البحث والمسائل الرئيسية التي يتعين النظر فيها ووُضعت خطط لسبل معالجة مسائل التنقيح المختلفة، بالاستفادة من المواد المعروضة للنقاش على اللجنة في اجتماعها الثاني عشر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وباستيعاب التعقيبات المنبثقة عن اجتماع اللجنة التقنية للمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المعقود في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ واجتماع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٣ – وأرسِل طلب لجمع الأموال يتجاوز نطاق مكاتب الإحصاء الوطنية من أجل تنقيح المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إلى أعضاء لجنة الخبراء والأطراف الأخرى التي سبق أن شاركت في أعمال اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك أعضاء اللجنة بفعالية في

أنشطة جمع الأموال في بلدانهم. ولئن كان ثمة التزام قوي من قبل البلدان بدعم تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بالمساهمات العينية، تستمر الحاجة إلى الموارد اللازمة لاستقدام محرر مع العدد اللازم من الخبراء لإحراز تقدم في المسائل الواردة في خطة البحوث. ويجري جمع تلك الأموال لإكمال الأموال التي تعهد بها بالفعل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وعدد محدود من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، سيساهم مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية الممول من الاتحاد الأوروبي[1] في خطة البحوث المذكورة أعلاه بإعداد الورقات التقنية والإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات التي ستُختبر في البلدان الخمسة الشريكة في المشروع، وهي البرازيل والصين والمكسيك والهند وجنوب أفريقيا. وقررت اللجنة أن تشرع في عملية التنقيح بالتوازي مع جهودها المبذولة لجمع الأموال.

١٤ - ورحبت اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية (انظر E/2013/24، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٤/١٠٤، الفقرة (هـ))، وجرى لاحقا استكمال خطة بحوث لهذه المحاسبة في الاجتماع الحادي عشر للجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية (نيويورك، ٢٢-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦). وفي عام ٢٠١٧، أحرزت اللجنة تقدما في المجالات ذات الأولوية من خطة البحوث على أساس ما اتُفق عليه من نواتج وجداول زمنية ومنجزات مستهدفة. وجمّعت مسائل البحوث المحددة في أربعة مجالات بحث رئيسية: (أ) المسائل المكانية، (ب) شروط النظام الإيكولوجي، (ج) خدمات النظم الإيكولوجية، (د) المعالجة المحاسبية والتقييم.

١٥ - وفيما يتعلق بكل مجال من مجالات البحث المذكورة، وافقت اللجنة على صياغة مسائل التنقيح عن طريق (أ) وصف للمسألة وأسئلة البحث الرئيسية، (ب) مناقشة للصلات بين المسائل، (ج) مقترحات بشأن توقيت العمل والنهج المقترحين (د) أفكار أولية بشأن المجتمعات المحتملة المهتمة بالنهوض بخطة البحوث. وسيتلقى معدّ رئيسي يعيَّن لكل مجموعة من هذه المجموعات الدعم من عدد صغير من المعدين المساهمين الذين يقدمون مساهمات تقنية لحل المسائل.

١٦ - وفي إطار عملية التنقيح، من المتوقع أن تنظم الوكالة الاتحادية لحفظ الطبيعة في ألمانيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، حلقة عمل دولية بشأن تقييم خدمات النظم الإيكولوجية وأصولها في سياق محاسبة رأس المال الطبيعي، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، للنهوض بخطة البحوث المتعلقة بالتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف شعبة الإحصاءات في نيويورك في عام ٢٠١٨ منتدى للخبراء يعنى بمحاسبة النظم الإيكولوجية، على غرار المنتديين المعقودين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥. وستتحسن كلتا المناسبتين بفضل مساهمة مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية الممول من الاتحاد الأوروبي المذكور آنفا ومساهمة البلدان الشريكة الخمسة. وفي الوقت المناسب، سيُستقدم محرر لتنسيق عملية صياغة التنقيح.

١٧ - وتعكف اللجنة على وضع الصيغة النهائية للتوصيات التقنية الرامية إلى دعم المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لعام ٢٠١٢، مع مراعاة النتائج الواردة من عدد من المشاورات الواسعة النطاق بشأن مختلف المشاريع ومن عملية التشاور النهائية بين أعضاء اللجنة. ومن المرتقب نشر التوصيات التقنية في نهاية ٢٠١٧.

(١) انظر https://seea.un.org/home/Natural%20Capital%20Accounting.

رابعا – المجال جيم – وضع قواعد البيانات

١٨ – على نحو ما أوصت به اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين (انظر E/2016/24، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١٠٦/٤٧، الفقرة (و))، ناقشت لجنة الخبراء سبل المضي قدُماً في تجميع ونشر مجموعات البيانات العالمية المستندة إلى نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وكررت اللجنة التأكيد على الحاجة الملحة إلى وضع قاعدة بيانات لدعم رسم السياسات على نحو متكامل على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢]، بما في ذلك الرصد باستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

١٩ – وشددت لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، في اجتماعها الحادي عشر في حزيران/يونيه ٢٠١٦، على أهمية وضع مجموعات بيانات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لتستنير بها السياسات الاقتصادية والبيئية، فضلا عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واتفقت على ضرورة اتباع نهج عملي، بدءا بمجموعة صغيرة من الحسابات ذات الأولوية تتبعها زيادة تدريجية في عدد الحسابات ومستوى التفصيل. واستنادا إلى أهمية السياسات وتوافر البيانات والآثار المترتبة على الموارد، جرى تحديد حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية التالية باعتبارها حسابات ذات أولوية لوضع مجموعات البيانات العالمية: حسابات الانبعاثات الجوية، وحسابات الطاقة، وحسابات تدفق المواد على نطاق الاقتصاد ككل، وحسابات الأراضي، وحسابات المياه.

٢٠ – وشددت لجنة الخبراء على أهمية وضع مجموعات بيانات عالمية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية استناداً إلى مجموعات البيانات الوطنية أو الدولية القائمة، كلما كان ذلك ممكنا. وتكفل هذه الاستراتيجية الاتساق بين مصادر البيانات وتحد من عبء الاستجابة على البلدان. وتتمثل الاستراتيجية الأساسية في استخدام البيانات المتاحة على الصعيد الوطني وفقاً للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن، وإكمال هذه البيانات بتقديرات تستند إلى مصادر البيانات المتاحة على الصعيد الدولي (انظر أدناه).

٢١ – ومن أجل تيسير إرسال البيانات، يعمل عدد من المنظمات الدولية معا حاليا (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشعبة الإحصاءات) من أجل وضع إطار مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية وتطبيقه على حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ومن المتوقع أن يصادق الفريق المكلف بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية على تعاريف هياكل البيانات العالمية للحسابات الخمسة ذات الأولوية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بحلول نهاية عام ٢٠١٧ وأن تخضع تلك التعاريف لمرحلة اختبار في الربع الأول من عام ٢٠١٨.

٢٢ – وكما كان الحال في المجالات الإحصائية الأخرى (الحسابات الوطنية، على سبيل المثال)، ستتاح للبلدان فرصة استخدام الاستبيانات المستندة إلى برنامج إكسل، إلى جانب محول يمكنه توليد ملفات تبادل البيانات الإحصائية والوصفية من أجل إرسال البيانات. وستوفر المنظمة الدولية المسؤولة عن جمع البيانات هذا المحول.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٢٣ - وإذا لم تكن البلدان قد جمّعت بعدُ حسابات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، يتوخى أن تستخدم المنظمات الدولية، قدر الإمكان، تقنيات التقدير من أجل ملء قواعد البيانات العالمية ببيانات البلدان المعنية. وللوصول إلى الجودة المثلى والمساندة من البلدان، تحال التقديرات الناتجة إلى البلدان للتصديق عليها قبل نشرها. وستحدد التقديرات ذات الصلة بوضوح باعتبارها مجرد تقديرات وليست إحصاءات رسمية. ولن تُنشر البيانات إلا بموافقة مسبقة من البلد المعني.

٢٤ - وتمثل حسابات الانبعاثات الجوية وحسابات الطاقة الممتثلة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مجالين تعطي فيهما تقنيات التقدير نتائج مشجعة. ويمكن استخلاص حسابات الانبعاثات الجوية التقديرية لغازات الدفيئة من جرد الانبعاثات الجوية المقدم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٣]، على الأقل بالنسبة للبلدان المدرجة في المرفق الأول، في حين يمكن استخلاص حسابات الطاقة التقديرية من أرصدة الطاقة التي تعدها الوكالة الدولية للطاقة. وفي كلتا الحالتين، ستُعرض منهجية التقدير على لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية للموافقة عليها. وقد قامت شعبة الإحصاءات بتطوير أداة تمثل صيغة مبسطة لمنشئ جداول حسابات تدفق الطاقة المادية الذي كان المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي قد وضعه، وذلك بهدف إعداد حسابات الطاقة انطلاقا من أرصدة الطاقة التي تعدها الوكالة الدولية للطاقة وباستخدام المعاملات المفترضة. ويمكن للبلدان أن تعدّل تلك المعاملات عند توافر بيانات أكثر تفصيلا. وسيبدأ اختبار الصيغة المبسطة لحسابات تدفق الطاقة المادية في عام ٢٠١٨. وستجري مناقشة المنهجية المتبعة في تجميع حسابات الطاقة باستخدام الأداة المبسطة لحسابات تدفق الطاقة المادية وكذلك نتائج الاختبار في اجتماع مقبل لفريق خبراء.

٢٥ - ويعكف أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفريق الدولي المعني بالموارد على استكمال قاعدة البيانات العالمية لتدفق المواد ووضع دليل عالمي بشأن حسابات تدفق المواد، مما سيمهد الطريق لإعداد مجموعة بيانات دولية بشأن حسابات تدفق المواد على نطاق الاقتصاد ككل تتوافق مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

٢٦ - وتعتزم شعبة الإحصاءات نشر قاعدة البيانات الممتثلة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن قواعد البيانات القطرية لن تنشر إلا فيما يتعلق بالبلدان التي وردت موافقة مسبقة منها. وتظل الحاجة إلى تعزيز وتحسين الإحصاءات الأساسية عنصرا مهما في برامج عمل البلدان لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وغيره.

خامسا - المجال دال - تنفيذ بناء القدرات الإحصائية

٢٧ - في عام ٢٠١٧، أجرت اللجنة التقييم العالمي الثالث لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على المستوى القُطري. واستهدفت الدراسة الاستقصائية تقديم معلومات عن نطاق التنفيذ في البلدان المشاركة في الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويرصد التقييم العالمي لعام ٢٠١٧ التقدم المحرز منذ التقييمين السابقين (٢٠٠٦ و ٢٠١٤) ويوفر بيانات من أجل إجراء تحليل للثغرات يسترشد به في مجال تركيز مبادرات بناء القدرات التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية المختلفة. ولا يزال الهدف من مبادرات بناء

(٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

القدرات يتمثل في تمكين ١٠٠ بلد من تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية و ٥٠ بلداً من تنفيذ المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بحلول عام ٢٠٢٠، تماشيا مع أهداف استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

٢٨ – وأُرسِل المسح التقييمي العالمي لعام ٢٠١٧ إلى ١٩٣ بلدا عضوا، بالإضافة إلى الأقاليم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان قد ورد ١٠٨ ردود، مما يمثل معدل استجابة قدره ٥٦ في المائة. ومن بين المجيبين، كان ٦٥ في المائة (٧٠ بلدا) يطبق برامج بشأن الحسابات البيئية – الاقتصادية، وكان ١٩ في المائة غيرها (٢٠ بلدا) يعتزم البدء في تجميع الحسابات في المستقبل القريب. وهذا يعني زيادة قدرها ٣٠ في المائة في عدد البلدان التي تطبق برنامجا للحسابات البيئية – الاقتصادية مقارنة بعام ٢٠١٤. وترد التفاصيل المتعلقة بالتقييم العالمي لعام ٢٠١٧ في وثيقة معلومات أساسية.

٢٩ – ويجري الاضطلاع بعدة مبادرات للجان الإقليمية والوكالات الدولية، ومن المزمع اتخاذ مبادرات في الأجلين القصير والمتوسط، من أجل دعم تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في البلدان. والقصد من ذلك هو استخدام نتائج المسح التقييمي العالمي لعام ٢٠١٧ للاسترشاد بها في تلك المبادرات وضمان أوجه التآزر حيثما أمكن.

٣٠ – وركز العديد من المبادرات على استخدام التعلم الإلكتروني من أجل تنمية القدرات في البلدان في عام ٢٠١٧. وتعاونت شعبة الإحصاءات مع كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن ترجمة وحدات تعليمية إلكترونية تتعلق بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إلى اللغتين الروسية والعربية، على التوالي. وتشكل هذه الوحدات التعليمية الإلكترونية جزءا من مبادرات التعلم المختلط الرامية إلى توفير مقدمة للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وسيكتسب المشاركون المعرفة التقنية والخبرة العملية في تجميع الحسابات، وكذلك الخبرة اللازمة لدعم وضع السياسات. وتتوقع الشعبة واللجان الإقليمية إكمال كلتا المبادرتين في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

٣١ – وقد قام المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالفعل بإتاحة دورة التعلم الإلكتروني بشأن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في إطار جهد يرمي إلى زيادة عدد المجالات المواضيعية المتعلقة بمنهاج التعلم الإلكتروني بالمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ. وقد شارك ٢٦٠ فردا تقريبا من أفريقيا وآسيا في هذا التدريب الإلكتروني.

٣٢ – وتقوم شعبة الإحصاءات أيضا، من أجل الاستفادة من دورات التعلم الإلكتروني السابقة بشأن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بإعداد وحدات تعليمية متعمقة بشأن المياه والطاقة والنظم الإيكولوجية. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لوحدتي التعلم الإلكتروني بشأن المياه والطاقة في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وفي عام ٢٠١٧ وفرت اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي الإشراف التقني لكلتا الوحدتين، اللتين ستُتاحان للتدريب في إطار مبادرات التعلم المختلط في عام ٢٠١٨. وبالمثل، أكملت الشعبة إعداد وحدات التعلم الإلكتروني للمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في عام ٢٠١٧. وقدمت اللجنة التقنية المعنية بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية الإشراف التقني للوحدات وتتوقع شعبة

الإحصاءات إتاحة هذه الوحدات في عام ٢٠١٨. وتُنشر جميع دورات التعلم الإلكتروني على الموقع الشبكي للشعبة[٤]. وسينظم عدد من حلقات العمل الإلكترونية والمباشرة المتعلقة بالمياه والطاقة والنظم الإيكولوجية في عام ٢٠١٨ في أنحاء مختلفة في العالم.

٣٣ - وبالإضافة إلى التعلم الإلكتروني، هناك عدة مشاريع جارية تركز على بناء القدرات وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في البلدان. وأوفد مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية الممول من الاتحاد الأوروبي لتعزيز محاسبة النظم الإيكولوجية بعثات تدشينية إلى جميع البلدان الشريكة في المشروع في عام ٢٠١٧. ويشمل المشروع وضع خطط وطنية وحسابات تجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ووضع مؤشرات في سياق المبادرات الدولية، وكذلك إطلاق مبادرات من أجل تعزيز تقاسم المعارف كوسيلة لتوسيع نطاق جماعة الممارسين المعنيين بمحاسبة رأس المال الطبيعي والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ونظمت حلقة عمل إقليمية بشأن محاسبة النظم الإيكولوجية بحضور نحو ١٠٠ مشارك من البلدان الشريكة في المشروع وبلدان آسيوية أخرى في الصين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٣٤ - ويهدف الاجتماع القادم للحلقة الدراسية التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، الذي سيعقد في جنيف في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، إلى تحديد أولويات البلدان واحتياجاتها في سياق تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

٣٥ - وفي الوقت الراهن، يشمل برنامج البنك الدولي لمحاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، الذي يركز أيضا على بناء القدرات في مجال محاسبة رأس المال الطبيعي، توفير التدريب وحلقات العمل والدعم من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على محاسبة رأس المال الطبيعي في إندونيسيا، وبوتسوانا، ورواندا، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا. وعلاوة على ذلك، ركز المنتدى الثاني بشأن محاسبة رأس المال الطبيعي من أجل تحسين السياسات (منتدى سياسات محاسبة رأس المال الطبيعي)، الذي عقد في لاهاي في عام ٢٠١٧، على الكيفية التي يمكن بها استخدام محاسبة رأس المال الطبيعي من جانب الحكومة والأعمال التجارية وسائر القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونُظم المنتدى بقيادة البنك الدولي بالتعاون مع شعبة الإحصاءات ووزارة خارجية هولندا.

٣٦ - وأنجزت شعبة الإحصاءات مشروع شريحة تاسعة من حساب الأمم المتحدة للتنمية، يتمثل الهدف منه في دعم الدول الأعضاء في تطوير وتعزيز الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة من أجل تحسين رصد التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يهدف العنصر المحاسبي للمشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للمكاتب الإحصائية الوطنية والجهات المعنية صاحبة المصلحة في إندونيسيا، وأوغندا، وكينيا، وماليزيا. وشمل المشروع وضع خطط وطنية بالتشاور مع الجهات الوطنية المعنية وتجميع حسابات مختارة وفقا لأولويات البلدان وتوافر البيانات. وجمّعت إندونيسيا حسابات الطاقة والانبعاثات الجوية؛ وماليزيا حسابات المياه والطاقة؛ وكينيا حسابات الطاقة؛ وأوغندا حسابات المياه. ونظمت حلقات عمل إقليمية ختامية بالتعاون مع البنك الدولي واللجان الإقليمية، ركزت على تطبيقات السياسات وتعميم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

(٤) https://elearning-cms.unstats.un.org/.

سادسا – المجال هاء – إعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة

٣٧ – حددت اللجنة التواصل في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتعميمه في مناقشات السياسات العامة الناشئة، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بوصفهما نشاطين أساسيين مهمين للفريق. وهناك حاجة إلى التواصل الصحيح مع المكاتب الإحصائية بشأن تجميع حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بوصفه يشكل معيارا جديدا. ويمكن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في العديد من البلدان باستخدام البيانات القطرية المتاحة المحتفظ بها في عدد متنوع من قواعد البيانات الإدارية وغيرها من قواعد البيانات. وعلاوة على ذلك، ينبغي استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بوصفه إطارا لتنظيم البيانات القائمة، وتحديد الفجوات في البيانات، والحاجة إلى تحسين وتعميم جمع البيانات في عملية إنتاج الإحصاءات. ويستخدم نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية أيضا كأداة للجمع بين مختلف الوزارات وإجراءات العمل من أجل وضع قاعدة بيانات بيئية – اقتصادية متكاملة. وينبغي إبلاغ المستخدمين على نحو ملائم عن طريق التطبيقات العملية عن استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ليس كإطار تنظيمي إحصائي فحسب بل كإطار للتحليلات والسياسات العامة أيضا، دعما لصنع القرارات المتعلقة بالسياسات على نحو متكامل.

المجال هاء–١ – الاتصالات

٣٨ – سبقت الاجتماع التنظيمي الذي عقدته اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ حلقةٌ دراسية استهدفت مساعدة أعضاء اللجنة في التعرف على فرص تعزيز تعميم نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وقد وفر الاجتماع الفرصة لأعضاء اللجنة لتشكيل فكرة مستنيرة عن أفضل الجهات التي يتعين استهدافها لتعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وعن كيفية إشراك تلك الجهات، لا سيما من خلال استخدام أدوات التراسل والاتصال الملائمة للسياق مع الجماهير المستهدفة. وفي نهاية الحلقة الدراسية، حددت اللجنة نقاط دخول ملموسة متعددة، على الصعيدين الوطني والدولي كليهما، من أجل تعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وكذلك أدوات الاتصال المحتملة لنقاط الدخول.

٣٩ – ووضعت اللجنة، بقيادة المكتب الأسترالي للإحصاء، الصيغة النهائية لاستراتيجية الاتصالات المستكملة التي تستند إلى نتائج الحلقة الدراسية وتيسر تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتعميم استخدامه في رسم السياسات على نحو متكامل. وتؤكد الاستراتيجية ذات التركيز العملي على الرسائل الأساسية المتسقة المكيفة مع احتياجات الجمهور ومصالحه، بحيث تؤثر في الجهات صاحبة المصلحة ذات الأهمية الاستراتيجية. وتقتضي الاستراتيجية أن يبذل الأعضاء جهودا شخصية من أجل تعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ورصد التقدم المحرز من خلال اتخاذ تدابير ملموسة، وإبلاغ الأمانة العامة كل ثلاثة أشهر بالتقدم المحرز والإنجازات المحققة. وتتوافر استراتيجية الاتصالات في شكل وثيقة معلومات أساسية.

٤٠ – وسيكون الموقع الشبكي الجديد لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية الذي أطلق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أحد المنابر الرئيسية التي يُعتزم أن تطبق استراتيجية الاتصال بالاستناد إليها. ونظرا لأن هذا الموقع سيكون الوسيلة الرئيسية للتواصل مع المجتمع المدني وكذلك مع سائر الجهات صاحبة المصلحة غير التقنية، سيُعتمد فيه نهجٌ ميسر موجه نحو عامة الجمهور، مع إبقاء المصطلحات التقنية في حدها الأدنى.

٤١ - وستبدأ شعبة الإحصاءات، بمساعدة من المكتب الأسترالي للإحصاء، جهودها المنسقة الرامية إلى إصدار رسالة إخبارية منتظمة مع مطلع عام ٢٠١٨ وذلك لاستدامة استيعاب نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بطريقة مستنيرة وملتزمة. وستشكل هذه الرسالة الإخبارية إضافة هامة لاستراتيجية الاتصالات التي تدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وستعتمد نهجا مرنا، وسيتمثل هدفها في مناشدة عدة فئات من الجمهور عن طريق الإبلاغ عن مواضيع متنوعة، بما في ذلك الأخبار والأحداث الهامة، والتطورات التقنية والروابط التي تحيل إلى السياسات ودراسات الحالات الإفرادية بشأن التنفيذ الناجح لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والتقدم المحرز في المشروع والقراءة المعاصرة ذات الصلة. وستعتمد الرسالة الإخبارية على المساهمات المقدمة من البلدان الأعضاء. وسترسل بالبريد الالكتروني إلى أعضاء اللجنة وجهات الاتصال لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وغيرهم من المشتركين. ومن أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من فئات الجمهور، ستُكتب الرسالة الإخبارية بأسلوب سهل. وسيستضيف الموقع الشبكي الجديد لنظام المحاسبة البيئة - الاقتصادية رابطاً للاشتراك في الرسالة الإخبارية.

٤٢ - وسيسهم مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية الممول من الاتحاد الأوروبي في عملية تنفيذ استراتيجية الاتصالات الخاصة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من خلال إنشاء الموقع الشبكي للمشروع ووضع منهاج عمل قائم على المعارف بشأن الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وسيدرج فرع محدد مخصص لنتائج المشروع في الرسالة الإخبارية الفصلية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

المجال هاء-٢ - نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة

٤٣ - أكدت لجنة الخبراء من جديد، في اجتماعها الثاني عشر المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧، على الدور الهام الذي يؤديه نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في خطة سياسات أهداف التنمية المستدامة. وتقيِّم الأطر المتكاملة من قبيل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أوجه التآزر والمعاوضة التي ستدعم الخطة. وأكدت اللجنة على ضرورة العمل بشكل استراتيجي من أجل تعزيز نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وشكلت فريقا بقيادة المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك من أجل وضع استراتيجية في هذا الصدد. وأوصت لجنة الخبراء بأن يعمل أعضاء اللجنة، في المستقبل القريب، مع الوكالات الراعية للمؤشرات البيئية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وينبغي أن يضطلع أعضاء لجنة الخبراء، ولا سيما الذين هم أيضا أعضاء في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بدور نشط في كفالة أن تعكس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة معايير نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، حسب الاقتضاء. وعلى وجه الخصوص، طلبت اللجنة وضع قائمة قصيرة بالمؤشرات ستتاح الفرصة من خلالها للجنة للتأثير في منهجية المؤشرات. وسلمت لجنة الخبراء أيضا بالحاجة إلى استراتيجية متوسطة الأجل يمكنها الاسترشاد بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لضمان الاعتراف باللجنة بوصفها الآلية الرسمية لاستعراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وستوضع هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل لعرضها على اللجنة في اجتماعها الثالث عشر.

سابعا – النقاط المطروحة للمناقشة

٤٤ – اللجنة مدعوة للتعبير عن آرائها بشأن ما يلي:

(أ) الأنشطة المقترحة لتعزيز التنسيق ومنع أوجه التداخل في وضع المنهجيات وبناء القدرات المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ودعم الإحصاءات (الفرع ثانيا)؛

(ب) العملية المقترحة للنهوض ببرنامج البحوث فيما يتعلق بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتنقيح المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (الفرع ثالثا)؛

(ج) عملية إصدار قاعدة بيانات عالمية بشأن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، مع التركيز على الاحتياجات من أجل تطوير وتعزيز البيانات الأساسية لدعم الحسابات وغيرها (الفرع رابعا)؛

(د) أنشطة واستراتيجية بناء القدرات التي تركز على التعلم الإلكتروني وحلقات العمل العملية المباشرة والدعم التقني القطري (الفرع خامسا)؛

(هـ) استراتيجية الاتصالات والأنشطة المقترحة من أجل تعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عند الاقتضاء (الفرع سادسا).